

استحسانا بالقياس الخفي وهو البائع ينكر وجوب تسليم المبيع بما
أقره المشتري من الثمن كما أن المشتري ينكر وجوب زيادة الثمن فتوجب
اليمين على كل منهما كما في سائر التصرفات فان اليمين تكون على المنكر
وهذا أي وجوب التحالف قبل القبض حكم تعدى إلى الوارثين
أي إلى وارثي البائع والمشتري إذ اختلفا في الثمن بعد موت البائع
والمشتري لأن الوارث يقوم مقام المورث فيحققوا العقد والحكم مقبول
وتعدى إلى الاجارة قبل العمل حتى لو اختلف التصار ورب الثوب
في مقدار الاجرة قبل اخذ التصار في العمل تحالفا لان كلامها يصلح مدعا
ومنكر والاجارة تحتمل النسخ وفي التحالف النسخ دفع الضرر عن كل منهما
أوفي القويم قاس ابو حنيفة على هذا الفصل كل عقد اختلفا في بدله
والمقوله عليه غير مسلم والتسليم فيه لا يجب الا بعد تسليم البدل
من النكاح والاجارة والكفالة اذ فان قلت قلت سبقت ان من شرط التولية
ان لا يكون الحكم ثابتا بالقياس من غير فرق بين الجلي والخفي فكيف
يصح تعدية المستحسان بالقياس الخفي قلت تعدى بالحقيقة هو
حكم اصل الاستحسان كوجوب اليمين على المنكر في سائر التصرفات
الا ان صورة التحالف وجر يان اليمين من الجانبين لما كانت حكم
الاستحسان

الاستحسان الذي هو القياس الخفي اضيفت التعدية اليه ان لا يوجد
في الاصل الذي هو سائر التصرفات يمين المنكر بدله الكيفية وهي
ان تتوجه على المتنازعين في قضية واحدة كذا في اللوع فاما
بعد القبض أي قبض المبيع فلم يوجب يمين البائع الا بالاشتم
وهو قوله عليه السلام اذا اختلف المتبايعان والسلمة قائمة تحالفا
ورادا فلم تصح تعدية إلى الوارث والى هلاك السلمة ولا إلى
الاجارة بعد استيفاء المنافع لان غير مقبول المعنى إذ البائع لا ينكر
شيئا فيقتصر على مورد النقص وهو تحالف المتعاقدين حال
قيام السلمة وماروي من قوله اذا اختلف المتعاقدان تحالفا ورادا
فوايضا فيفيد التقييد بقيام السلمة لان ان اريد رد المأخوذ
فظاهر وان اريد رد العقد فذلك إذ النسخ لا يراد الا على ما ورد عليه
العقد كذا في التلويح ومحمد رحمه الله قال بالتعدى في الكل وهو مشكل
لمخالفة الاصول [وشرط الاجتراد] لما كان بحث الاصول عن
الدلة من حيث انه يستنبط من الاحكام وطريقه الاجتراد ذكره
في بحث القياس وهو لغة بذل الطاقة في تحصيل ذي كلفه سوا صراطها
ذلك من الفقيه في تحصيل حكم شرعي ظني ونفي الحاجة إلى قيد الفقيه
للتلازم بينه وبين الاجتراد وهو لأن كذا كذا بذل الطاقة لا